http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1512) السنة السادسة -الأربعاء (20) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم السابع عشر

فلك الدين كاكايي

الفتاوى الدينية لقمع الحركة الكردية:

لجأت حكومات عديدة في الدولة العثمانية والدولة الإيرانية، خلال القرون الخمسة الماضية، مراراً إلى استخدام الفتاوى الدينية في محاربة الشعب الكردي، وكان بعض علماء الدين الإسلامي يصدرون فتاوى متناقضة لروح الإخاء الإسلامي، ونسوا ان الغالبية الكبيرة للكرد مسلمون فكيف يجوز لعالم دين إصدار فتوى تحلل سفك دماء بقية المسلمين، بينما الخلافات سياسية واجتماعية وليست دينية.

ولايمكن لأي عالم في الدين الإسلامي ولا أي حزب سياسي أسلامي أو جهة حكومية في أي من هذه البلدان: تركيا، إيران، العراق وسورية، أن تثبت بأن القادة والثوار الأكراد، منذ خمسة قرون على الأقل، قد حاربوا الدين الإسلامي في أية دولة في المنطقة، بل كان الكرد متمسكين تمسكاً شديداً بالدين وطقوسه وواجباته، كما هي عادتهم.

كانت بعض الفتاوى التكفيرية ضد الحركات الكردية تأخذ طريقها دون احتجاج ملحوظ من بقية علماء الدين الذين كانوا يفضلون السكوت والحياة على الأقل مقابل ان لا يشتركوا في الاجتماعات الدينية.

مثلاً عام ١٩٦٥، كما أذكر، جمعت حكومة عبدالسلام عارف عشرات رجال الدين في مؤتمر باسم الإسلام، صدرت عنه فتوى تكفيرية ضد رجال المقاومة الكردية وأجازت ((محاربتهم وقتلهم))!

لم يشترك بعض علماء المسلمين رغم ضغوط النظام آنذاك، بل تعرضوا بعد ذلك إلى مضايقات وحصار وحجب الامتيازات عنهم. فالأمام محسن الحكيم أفتى قبل ذلك بسنوات لصالح الدفاع عن حق الكرد في المقاومة وطلب من أنصاره الامتناع عن القتال ضد الحركة الكردية، كما أعلن الشيخ ناظم العاصي، الشخصية الدينية البارزة في قضاء الحويجة بكركوك عن تضامنه مع الكرد ودعا الى حل المشكلة الكردية عن طريق الحل السلمي، وأشترك شخصياً في الجهود السلمية..

لا أدري كيف سيواجه هؤلاء ربهم، هؤلاء الذين يفتون باسم الدين ضد مؤمنين بنفس الدين، بينما المشكلات سياسية واجتماعية وثقافية وليست دينية.

في معظم الحالات كانت النخبة الدينية الإسلامية التابعة للأنظمة في هذه البلدان تصدر فتاوى بتكفير قادة كرد معروفين بالتدين والاجتهاد والصلاح، قادة كانوا يقودون حركات أصلاحية دينية إلى جانب المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية في هذه البلدان.

فلم يتورع وعاظ السلاطين هؤلاء من الإفتاء بمقاتلة قادة متدينين وشيوخ كبار مثل شيخ عبيدالله النهري الذي جمع جيشا كبيراً وانبرى يقاتل مظالم وفساد الدولتين العثمانية والإيرانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي.

أو عالم جليل مثل الشيخ سعيد بيران، واعتقاله وإعدامه مع مجموعة من مؤيديه في تركيا عام ١٩٢٥، كذلك العالم المتنور الكبير سيد رضا درسيمي الذي القت القوات التركية القبض عليه مع الآلاف من أنصاره فأعدمته غدراً وظلماً ومجموعة منهم، ثم أبادت أكثر من عشرين ألف طفل وامرأة ورجل في حملة للتطهير العرقي.

وصدرت في العراق فتاوى ضد رجل تقي ورع وزاهد مثل الملا مصطفى البارزاني الذي كان يستجيب لنداء السلام كلما بدرت من أية حكومة عراقية بادرة خير وصلاح...

أول اتصال ثقافي كردي عربي:

خلال السنوات الأولى لهجرة الرسول (ص) الى المدينة، سافر من كردستان أليها، رجل تحول فيما بعد الى صحابي للرسول وراوية أحاديثه وهو (جابان = جاوان= كاوان) تصحبه مجموعة أكراد آخرين، اسلموا على يد الرسول والصحابة في المدينة نفسها، اي في بداية القرن الأول للهجرة.

هذا الاتصال هو بمثابة أول علاقة ثقافية دينية بين الكرد والعرب. وستتبين أهمية ذلك اذا علمنا، حسب كتب تاريخية موثوقة، أن هؤلاء الكرد، ومن أعقبهم من كردستان، سرعان ما تعلموا اللغة العربية قراءة وكتابة، يشهد على ذلك بدء النشاطات الثقافية للكرد منذ القرن الثاني للهجرة، فقد سافر الى المدينة كردي آخر ولد له طفل سماه (يونس)، كبر وتعلم الكتابة وعمل في الدواوين (المكاتب) ولقب بـ(يونس الكاتب) وهو الذي وضع آنذاك عددا من المؤلفات بينها، لعمرة باللغة العربية، كتاب عن الموسيقى.

ثم تتالت جهود المثقفين الكرد سواء في كردستان أو الأقاليم الإسلامية الأخرى، ونبغ بعضهم وبرزوا كما تذكر كتب التأريخ حتى أصبحت مؤلفاتهم تعتبر مراجع موثوقة. وأسماء هؤلاء المثقفين والعلماء الكرد كثيرة، يضاف أليها كل عام أسم أو أسماء أخرى ممن يبدعون ويكتبون باللغة العربية، فأغنوا المكتبة العربية والإسلامية.

وقد طالعت تأريخ هؤلاء فإذا بهم حتى أواخر القرن الثالث عشر للهجرة يزيدون عن تسعمئة وخمسين عالماً بارزاً وضعوا تأليفاتهم في شتى حقول المعرفة من فقه وشريعة وتأريخ وجغرافية وأنساب، وقواعد النحو واللغة، والطب خاصة الطب الشعبي... الخ!

الاحترام المتبادل بين المثقفين العرب والكرد آنذاك:

منذ القرون الأولى للهجرة وبروز الدور النشط للعلماء الكرد نشأت علاقات وثيقة بينهم وبين العلماء العرب والفرس وغيرهم على أساس الاحترام المتبادل.

هؤلاء القوم: العرب والكرد والفرس كانوا من أنشط الأقوام في الحياة الثقافية في العالم الإسلامي في وقت مبكر. ويدلنا على مدى هذا الاحترام ما كان يكتبه الكتاب والباحثون عن تأليفات ونشاط الكرد وغيرهم كما ورد في مئات المراجع المهمة في تأريخ الثقافة الإسلامية والعربية. وغالبا ماكانوا ينقلون عن العلماء الكرد، مع تبيان فضلهم والإشادة بهم كشهادة لحسن التقدير والاعتراف بالمواهب الإنسانية، كما كانوا يعتبرون مؤلفات ورسائل الكرد مراجع موثوقة، ويشيرون حتى إلى النسب الكردي، من قبيل ذكر أسم المدينة أو الاقليم الجغرافي أو الكنية كما هي مثل: الشهرزوري والدينوري والكردي...الخ!

فالمثقفون الأوائل كانوا يحترمون بعضهم، وفي ذلك كانوا يحترمون قيم العلم والمعرفة والنبوغ الإنساني، فلم يكونوا يميزون بينهم بعضهم على أساس العرق واللغة والجغرافيا والفكر.

قوهستان:

بالطبع، نعتبر علماء الدين والأدباء والشعراء في تلك العصور مثقفي عصرهم.

فكان المثقفون العرب غالباً ما يشيرون إلى أصل بعض المثقفين الكرد (رغم أنهم كانوا يكتبون بالعربية) بأنهم من بلاد الجبال، أو قوهستان، أو بلاد الجبل. ويعنون بها موطن الأكراد. اذ منذ القرون الأولى للهجرة نجد في كتابات المثقفين العرب هذه التسميات دلالة على الأصل الجغرافي والأثني للكاتب اذا كان كردياً.

فأما بلاد الجبال فهو أسم أطلقه العرب على موطن الأكراد. ومعنى الاسم واضح: فهو يشير الى أسم البلد المشهور بجباله.

اذ قبل ان يطلق أسم كردستان على بعض الأقاليم الكردية، في العهد السلجوقي، فإن أسم بلاد الجبال هو السائد، بل ظل يتكرر حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

واما أسم (قوهستان) فهو تعريب لكلمة (كوهستان) الكردية التي كان الكرد يطلقونها على بلادهم من باب الإشارة والتوضيح. فقوهستان، هي كوهستان.

و (كوه) أو (كو) بالكردية يعني الجبل أو الجبال. اذ بعض الأسماء المفردة في الكردية تستعمل في حالة الجمع أيضاً.

فالعرب كانوا يحولون الكاف الى قاف، فتحول كوهستان إلى قوهستان.

والمراجع عما سبق ذكره كثيرة جداً لا مجال لذكرها في مقال صحفي سريع.

كيف تعلم الكرد الكتابة بالعربية بهذه السرعة:

لم تمض عقود إلاّ ودخل المثقفون الكرد عالم الكتابة والتأليف باللغة والحروف العربية. فما السرّ في هذا التعلم السريع لو قسمناه الى غيرهم من الشعوب آنذاك؟

سيبطل العجب ويستبان السبب اذا ما علمنا ان فن الكتابة كان فناً مألوفاً لدى الكرد لمئات السنين قبل مجيء الإسلام.

اذ كان للكرد خط خاص في الكتابة أشبه بالآرامية واقرب إلى الخط ((الآفستائي)) القديم، نسبة الى كتاب آفستا الديني الذي جاء به زردشت حوالي ٥٥٠ سنة قبل الميلاد. فكانت في المجتمع الكردي نخبة مثقفة في حدود شروط زمانها.

لذلك كان فن الكتابة مألوفاً لدى أولئك الأكراد الأوائل الذين هاجروا الى المدينة ثم إلى مكة والشام –منذ نهاية عهد الخلفاء الراشدين وبداية العهد الأموي... وتعين العديد منهم كتاباً في دواوين الخلفاء والولاة والمسؤولين وصعدوا بسرعة إلى منبر الخطابة والإرشاد في المساجد والى كرسي القضاء والمسؤوليات الإدارية والعسكرية. اذ تمتلئ صفحات كتب التأريخ بأسماء المثقفين الكرد، يستدل عليهم – في الأقل- من ألقابهم الواضحة والمدن والأقاليم (الجبلية) التي انحدروا منها.

هذا من ناحية فن ومهنة الكتابة.

فمعلوم ان المضطلع بالكتابة بخط أو لغة ما يسهل عليه تعلم خط آخر ولغة أخرى. وحال المتعلم يختلف كثيراً عن حال الأمي الجاهل الغريب عن الحروف والكتابة.

أما من الناحية الفكرية، وهي الأهم، فإن عقيدة الإيمان بالخالق الواحد، أي بالتوحيد، كانت مألوفة أيضا لدى الكرد (أو سكان الجبال) عامة.

نقاش اقتصادي مفتوح وصريح مع الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء

الحلقة الثالثة

كاظم حبيب

هل من أنموذج للتنمية في العراق؟

هذا هو الواقع الذي يواجه العراق حالياً، رغم التحسن الأمني الهش الذي حصل في المحافظات مع تراجعه في كل من بغداد والموصل وديالي وربما كركوك. وهذا الواقع المزري اقتصادياً الموروث والمضاف إليه سلبيات جديدة، يفرض على الحكومة العراقية وحكومة الإقليم ومجالس المحافظات الأخذ بنموذج اقتصادي معين للتنمية في العراق. وتتلخص الأسباب الكامنة وراء الدعوة للأخذ بالنموذج الذي نطرحه لاحقاً بما يلي:

١. العراق ليس بالدولة الفقيرة، بل مالكة للخيرات الأولية التي يمكن تحويلها إلى موارد مالية كبيرة توضع لتحقيق التنمية المعجلة. والنفط يشكل أبرز تلك الموارد المادية، إضافة إلى وجود خامات أخرى قابلة للتنمية الصناعية، كما أن أرض العراق متنوعةو قابلة للتنمية الزراعية الحديثة.

٢. والعراق مالك لطاقات بشرية متخصصة برغم فقدان نسبة كبيرة منها عبر الحروب والاستبداد والإرهاب، إضافة إلى اضطرار الكثير منهم للعيش في الشتات، ولكن يمكن الاستفادة منهم عند توفير الأطر المناسبة لعودتهم وعملهم في الوطن.

٣. والعراق مطلوب على الصعيد الاقتصادي العالمي لا من حيث ثرواته النفطية فحسب، بل ومن حيث قدرته على استيعاب الكثير من التوظيفات لأغراض التنمية التي تحقق أرباحاً طائلة لأصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب، وكذلك من حيث كونه ثروة صناعية سياحية هائلة. إذ كل بقعة من العراق تعتبر موقعاً لجذب السياح والزائرين، سواء أكانت سياحة دينية لكل الديانات والمذاهب الدينية المعروفة، أم سياحة للآثار القديمة في بابل ونينوى وغيرهما، أم سياحة جبلية ومصايف كردستانية أم صحراوية.

٤. ويمكن للعراق أن يمارس عملية التعاون والتنسيق الاقتصادي على الصعيدين العربي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي في مجال إعادة الإعمار والتنمية المستدامة والاستفادة من الخبرات والكفاءات والتقنيات الحديثة في عملية التنمية في كوكبنا المعولم.

إن كل ذلك يفرض علينا أن نختار الأنموذج المناسب للتنمية بحيث يحقق للعراق الربط العضوي بين النشاط المعجل والمتسع والمكثف للقطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي، وبين النشاط الموجه والحركي لقطاع الدولة. ويمكن للقطاع الأخير أن يتوجه صوب القطاع الصناعي الإستخراجي للنفط والغاز الطبيعي ومنتجاتهما وصوب البنية التحتية وجملة من مشاريع الصناعة التحويلية التي يفترض أن ينهض بها القطاع الحكومي لصعوبة مساهمة القطاع الخاص بها. وبهذا يكون لدينا انموذج اقتصادي لا يعتمد على القطاع الخاص وحده، ولا على القطاع الحكومي وحده، بل يجمع بين القطاعين ليحدد مسار التنمية الوطنية للعشرين سنة القادمة في أقل تقدير.

وفي هذه النقطة بالذات أختلف مع الدكتور برهم صالح الذي يدعو إلى النموذج الليبرالي الجديد الأكثر تشدداً في مقاومة دور الدولة وقطاعها اقتصادي، والذي اثبت فشله وضرره للعالم كله، ولكن بشكل خاص للدول النامية. وفي قناعتي الشخصية أرى بأن الاقتصاد العراقي لا يمكنه أن يستغني بأي حال وعلى مدى العقود الثلاثة القادمة عن قطاع الدولة أو أن يستغني عن القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبالتالي لا بد من إيجاد صيغة تعاون وتنسيق عملية تنهض بالاقتصاد العراقي من كبوته الشديدة، وهي المهمة الأولى المركزية حالياً في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية التي في مقدورها أن تعالج أزمة البطالة المستفحلة وأزمة الفقر المدقع لفئات واسعة في المجتمع.. الخ.

ومنذ مجيء بريمر إلى العراق حتى الآن اشتدت الدعوات إلى:

■ توقف الدولة كلية عن النشاط الاقتصادي وجعله بيد القطاع الخاص بشكل كامل، في وقت يعجز القطاع الخاص على النهوض بهذه المهمة، وفي وقت يحتاج الاقتصاد العراقي إلى جهود الدولة.

■ تصفية مشاريع القطاع العام من خلال بيعها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي (الخصخصة) دون النظر إلى أهمية بقاء بعض منها في يد قطاع الدولة لأسباب كثيرة ودون النظر إلى عدم رغبة القطاع الخاص فيها، مع توافر إمكانية تشغيلها حكومياً.

■ ابتعاد الدولة عن التصنيع التحويلي كلية والاكتفاء باستيراد السلع المصنعة من الخارج، أي استمرار جعل الإقتصاد العراقي اقتصاداً إستخراجياً ريعياً واستهلاكياً لا غير، وهذا يعني عجز الحكومة عن تغيير عدة مسائل سلبية في الأقل:

أ. إبقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من حيث النفط والزراعة، واستهلاكياً في اعتماده على استيراد نسبة عالية جداً من احتياجات السوق المحلية.

ب. استنزاف شديد للموارد المالية المتأتية من النفط الخام دون المشاركة في إغناء الثروة الوطنية.

ت. عدم تحقيق تراكم رأسمالي ضروري جداً للعملية التنموية لإغناء الثروة الوطنية والاحتفاظ بالثروة داخل البلاد وإحداث تغيير في بنية الاقتصاد الوحيد الجانب وتخليصه من تبعيته الشديدة الراهنة.

ث. العجز عن تأمين العمل لمزيد من الأيدي العاملة في دولة لا تزال فيها نسبة الأطفال والصبية والشباب كبيرة جداً وتضخ سنوياً الكثير من الأيدي العاملة الجديدة إلى سوق العمل.

ج. العجز عن ضمان الأمن الغذائي من المنتجات الزراعية والصناعية في البلاد والانكشاف الشديد على الخارج، وخاصة في فترات الأزمات والتعقيدات مع دول الجوار.

وستكون لمثل هذه السياسة عواقب سلبية على المدى البعيد والأجيال العراقية القادمة، برغم أن الجيل الراهن سيعاني البطالة والفقر بشكل خاص، إضافة إلى استمرار فعل بقية المشكلات الاقتصادية.

نحن أمام صراع ملتبس في غالب الأحيان بشأن العلاقة بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبشأن العلاقة بين الصناعة والزراعة والتجارة من جهة أخرى، لسببين هما:

• الخلفية الفكرية والسياسية والمصلحية التي يحملها كل طرف من أطراف الصراع والمبنية على أحكام مسبقة وجاهزة.

• والتباين أو الضعف في وضوح الرؤية لبعض جوانب الواقع الراهن ومهمات المرحلة التي يعيش فيها شعب العراق ومن ثم مهماته الراهنة ومهمات أجياله القادمة.

وهذا النقد يتوجه صوب المغالين المتخندقين في اتجاهين متناقضين وليس باتجاه واحد، سواء من يرفض القطاع الخاص أو يرفض القطاع العام، في حين نحن ولسنوات طويلة قادمة بحاجة إلى الاثنين.

القطاع العام والقطاع الخاص لا يعنيان شيئاً في خضم الصراع من أجل السلطة السياسية. فالدولة الاشتراكية السوفييتية التي كانت تمتلك كل شيء، فرطت بكل شيء لأسباب كثيرة، ولكن بشكل خاص بسبب البيروقراطية وغياب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والفساد الحزبي والحكومي والمالي والإداري.. وبسبب التعسف في هيمنة الدولة على كل شيء الذي أدى إلى فقدان السيطرة على كل شيء، إضافة إلى أسباب كثيرة جوهرية أخرى.

إن جوهر القضية في العراق يكمن اليوم في موقفنا من مبادئ وممارسة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات ومدى الوعي بمهمات المرحلة ومستوى العدالة الاجتماعية الذي ننشده، وليس بالشعارات التي تطرح وفيها الكثير من المزايدات التي لا تتطابق مع الواقع القائم ولمدى ربع قرن قادم في اقل تقدير.

المرحلة الراهنة تستوجب الصراحة في طرح الأفكار والمواقف. نحن أمام مهمة بناء العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في العراق ولسنا أمام أي مهمة أخرى. ولكن الرأسمالية التي يفترض أن تبنى في العراق يستوجب اعتمادها على قطاعين، على القطاع الخاص، أي على دور البرجوازية الوطنية وعلى نشاطها الاقتصادي التصنيعي والزراعي والتجاري...الخ ومعه القطاع الخاص الأجنبي، وعلى قطاع الدولة الذي يمتلك الموارد المادية والمالية، إذ لا بد من مشاركتهما في عملية التنمية المستدامة بالارتباط مع واقع المجتمع وحاجاته. نحن أمام مهمة إزالة بقايا العلاقات القديمة المتخلفة والبالية المعرقلة لنمو الرأسمالية والتصنيع الحديث وتحديث الزراعة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولكن، ونحن نبني العلاقات الرأسمالية، نحتاج إلى عتلات مهمة أو إلى آليات يفترض فيها أن تساند وتساعد تعجيل عملية التنمية والنمو وتحقيق التراكم الرأسمالي وتنظيم هذه العملية في اقتصاد السوق من جهة، ولكن نحن بحاجة أيضاً إلى كوابح يفترض فيها أن تحد في الوقت نفسه من شراسة الاستغلال المحتملة وأن تساهم في تنظيم العملية الاجتماعية بقوانين ملزمة بحيث يتجنب المجتمع احتدام الصراعات الطبقية بسبب نشوء فجوة متسعة في مستويات المعيشة والغني والثروة من جهة أخرى. ومثل هذه الإمكانية متوافرة وضرورية، أي أننا بحاجة إلى اقتصاد السوق ولكن بوجهة اجتماعية منظمة للعلاقات والضمانات في المجتمع.

كلنا يعرف بأن القوانين الاقتصادية الموضوعية في الرأسمالية هي واحدة، ولكن فعل تلك القوانين متفاوت بالارتباط مع مستوى التطور والمراحل التي قطعها التطور الاقتصادي الرأسمالي في كل بلد من هذه البلدان والسياسات التي تمارسها الدولة. وهذا يعني أن التجارب متباينة من حيث الزمان والمكان ومستوى التطور ومن حيث التعامل مع تلك القوانين الاقتصادية الموضوعية ومع القواعد والآليات التي تنظم العملية الاقتصادية. ومن هنا علينا أن نتنبه وننبه بأن ما نفذ في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو ألمانيا أو أسبانيا أو البرتغال أو غيرها من سياسات وإجراءات لا يمكن أن تكون ذاتها في العراق، رغم كون القوانين الاقتصادية الموضوعية الفاعلة للرأسمالية واحدة.

إن وعي هذه القضية ضروري لكي نبتعد عن الجمود والنصية والتجريبية والخضوع لهذا الانموذج أو ذاك، إذ لا يمكن أن يكون ذاته مناسباً لكل الدول.

إن عملية التحول من الاقتصاد الشمولي الذي ساد في العراق صوب اقتصاد السوق ليس سهلاً، ولكن لا يجوز أن يتم على حساب مصالح البشر والفقراء والمعوزين منهم على نحو خاص. ومن هنا يأتي مفهوم اقتصاد السوق الا جتماعي.

نحن بحاجة إلى تطور رأسمالي بالقطع ودون أي لف أو دوران، ولكن نحن بحاجة إلى ضوابط تسمح بنشوء سلم اجتماعي يساعد على مشاركة الجميع في البناء وفي الاستفادة من التقدم الاقتصادي، ونحن بحاجة إلى تسريع العملية الاقتصادية والبناء الرأسمالي والتغيير الاقتصادي والاجتماعي وينقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى. نحن في العراق لا نزال في قعر التخلف والفوضى والبؤس والفاقة رغم غنى الأرض وقدرة الإنسان العراقي على البناء. نحن بحاجة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وليس إلى اقتصاد رأسمالي متوحش. الحوار حول هذه المسألة جار على قدم وساق في سائر ارجاء العالم، والأزمة الاقتصادية الشاملة الجارية عمقت هذا النقاش وساعدت على مشاركة الكثير من الناس به، وعلينا خوضه لصالح شعب العراق بكل مكوناته القومية والاجتماعية بهدف الوصول إلى ما يخدم الشعب.

اراء وافكار Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com